مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (1) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (1) 2013

دور السياسة الائتمانية في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في سورية

الدكتور محمد الحسين الصطوف*
احمد عثمان**

(تاريخ الإيداع 27 / 8 / 2012. قُبِل للنشر في 7 / 2 / 2013)

□ ملخّص □

إن النمو المتسارع للاقتصاديات المتقدمة خلق مؤسسات ومنشآت تختص بتقديم التمويل اللازم لدعم الاستثمار, وذلك من خلال منح التسليفات والقروض لقطاعات الاقتصاد المختلفة, وتمويل عمليات التنمية المتعددة, بما يشجع على زيادة الإنتاج والاستهلاك والدخل والناتج القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث تعمل هذه المنشات تبعاً لسياسة ائتمانية تختص بتوفير هذا التمويل المالي, واستثماره بشكل يحقق عائداً مناسباً لتوظيف الأموال, مع مراعاة نسبة محددة من السيولة لتلبي احتياجات السحب على الودائع, من خلال تقديم محفظة ائتمانية متنوعة, وتحديد أسس مرنة للسياسة الائتمانية من حيث آجال الاستحقاق وطبيعة التمويل والضمانات والسقوف المسموح بها والمناطق التي تغطيها, بما ينسجم مع احتياجات الزبائن, ويلبي متطلبات الاقتصاد الوطني في سورية, خلال سلسلة زمنية ممتدة من 2000-2010.

الكلمات المفتاحيه: السياسة الائتمانية- الاحتياجات التمويلية- المقدرة التمويلية- تمويل التنمية- الائتمان المصرفي.

* أستاذ - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.
** طالب دراسات عليا (دكتوراه) - قسم الإحصاء والبرمجة - كلية الاقتصاد - جامعة تشرين - اللاذقية - سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (1) 2013
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (35) No. (1) 2013

The role of Insurance Policy in Meeting the Financing Needs of the National Economy in Syria

Dr. Mohammed Al satof [*]
Ahmad Othman[**]

(Received 27 / 8 / 2012. Accepted 7 / 2 / 2013)

□ ABSTRACT □

The rapid growth of economies creates institutions and enterprises supporting investment, through the granting of credits and loans to various economic sectors, and the financing of multilateral development processes. This increases production, consumption, income, the gross national product and economic stability.

These facilities work according to an insurance policy whose specialty is to provide the necessary financing, an adequate income for the investment of funds and saving a certain percentage of liquidity to meet the needs on deposits. A flexible insurance policy has to offer a wide range of loans with different terms of paying deadlines, reasons of financing, guarantees, and areas covered to meet customer needs and requirements of the national economy in Syria from 2000 to 2010.

Keywords: Insurance Policy, Financing Needs, Estimated Financing, Financing of Development, Banking Insurance.

[*] **Professor, Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[**] **Postgraduate Student (PhD), Department of Statistics and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يعد وجود النظم المصرفية المتطورة احد أهم السمات المميزة في الاقتصاديات المتقدمة, لدورها الهام في خلق حالة من التوافق بين قطاعات الاقتصاد الوطني التي تمتلك مقدرة تمويلية, وقطاعات أخرى لديهم حاجة تمويلية, من خلال الائتمان المصرفي الذي يحقق التوازن الزمني بين الفترة اللازمة للحصول على الإيرادات, والفترة اللازمة لتسديد النفقات.

إذاً فالائتمان المصرفي احد أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الاقتصادية, وذلك ضمن أسس وقواعد لإدارة محافظ الائتمان تتعلق بتوفير السيولة المطلوبة لمقابلة طلب الودائع, وتوفير عائد يتناسب مع مخاطر منح الائتمان, بالإضافة إلى قوانين وتشريعات تفرضها المصارف المركزية ضمن إطار السياسة النقدية, لتحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادي, وضمان الوصول إلى أعلى ربحية ممكنة بأقل درجة من المخاطرة.

مشكلة البحث:

يمتلك الائتمان المصرفي تأثيراً متشابك الأبعاد يتوقف عليه نمو الاقتصاد وارتقاؤه, وتلبية احتياجاته التمويلية المتنوعة, لذا يسعى مصرف سورية المركزي إلى تفعيل دور السياسة الائتمانية كأحد أهم أهداف السياسة النقدية في الخطة الخماسية الحادية عشرة.

لذلك إن المشكلة الرئيسية تكمن بمدى وجود حالة من التوافق بين السياسة الائتمانية المقدمة من المصارف السورية, ومتطلبات النمو الاقتصادي في سورية, من خلال تقديم أنماط ائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنمو الاقتصادي من حيث الكم والنوع, ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى, من خلال توزيع الائتمان بين قطاعات الاقتصاد المختلفة حسب سلم التفضيلات الاجتماعية, ومقدرة كل منها على تحقيق أهدافها ودورها التنموي.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث في مقدرة السياسة الائتمانية على إشباع الحاجات التمويلية المختلفة للاقتصاد الوطني, بأنماطها المتعددة وكمياتها المطلوبة المتناسبة مع سلم التفضيلات والأولويات للاحتياجات الاقتصادية بما يحقق قفزة نوعية في النمو الاقتصادي, ويهدف البحث إلى:

1. إيضاح مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها وأهميتها في تمويل الاقتصاد الوطني.
2. إظهار أسس وأنماط السياسة الائتمانية للمصارف السورية.
3. إظهار مرونة السياسة الائتمانية لاحتياجات النمو الاقتصادي من حيث الكم والنوع.
4. تأثير الائتمان المصرفي على تحقيق النمو الاقتصادي في سورية.

فرضيات البحث:

يختبر البحث صحة الفرضيات التالية:

1. هل يتناسب الانتشار الجغرافي للمصارف السورية مع الانتشار السكاني في المحافظات والمناطق المختلفة؟
2. هل تحقق السياسة الائتمانية للمصارف السورية التوازن في تمويل جانبي الاستقرار الاقتصادي, بمنح القروض الإنتاجية التي تلبي جانب العرض, والقروض الاستهلاكية التي تلبي جانب الطلب؟

3. هل تحقق السياسة الائتمانية للمصارف السورية المرونة المطلوبة للاستجابة لأي تغير في الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني؟

منهجية البحث:

سنستخدم منهج المسح الإحصائي الذي يعتمد على جمع البيانات المتعلقة بالسياسة الائتمانية للمصارف السورية, من حيث التنوع في أنماط وأشكال الائتمان المقدم لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خلال سلسلة زمنية ممتدة بين الأعوام 2000-2010.

وسنستخدم أيضا" المنهج الوصفي التحليلي لإظهار أسس ومكونات السياسة الائتمانية, وتسليط الضوء على أهمية الائتمان في تمويل النمو الاقتصادي.

كما سنستخدم المنهج التحليلي لإجراء تحليل لاستجابة المصارف السورية لتغير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني في سورية.

الدراسات السابقة:

1. **بحث بعنوان:** مدى فاعلية تخفيض أسعار الفائدة في إطار عملية الإصلاح المالي والنقدي في سورية للدكتور أكرم محمد الحوراني /سورية/ 2005.

توصل الباحث إلى ضرورة وجود أسعار فائدة تمايزية عبر تعديل سياسة التسليف, وإعطاء المصارف حرية ومرونة في منح القروض لقطاعات الاقتصاد الوطني.

2. **بحث بعنوان:** إدارة مخاطر الائتمان المصرفي للدكتور شريف مصباح أبو كرش /فلسطين/ 2005.

توصل الباحث إلى وجود عدة طرق ومعايير تستخدم في المؤسسات المالية والائتمانية عند اتخاذ القرار الائتماني, للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي.

أهمية الائتمان المصرفي في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني:

إن النمو المتسارع للاقتصاديات المتقدمة, جعل الدول تعاظم اهتمامها بالإسراع في زيادة معدلات نموها الاقتصادي, فغدت جميع الدول تتجه إلى تطوير استثماراتها وتنويعها, وتسعى إلى خلق المؤسسات والمنظمات التي تدعم حركة الاستثمار بأشكالها المختلفة, وضمن مختلف القطاعات الاقتصادية, ولاسيما دعم أجهزتها المصرفية التي تعد اكبر وسيط مالي يعبئ المدخرات في كل قطاعات الاقتصاد.

حيث تحدد وظائف المصارف بشكل أساسي بوظيفتين هما قبول الودائع ومنح الائتمان, وقد تطورت الاتجاهات التمويلية والنقدية مع غاياتها لتحقيق الربح, فالمصارف تجمع ما بين الأشخاص الذين يملكون مقدرة تمويلية وآخرين لديهم حاجات تمويلية, وتسعى من خلال هذين الاتجاهين إلى تحقيق فائدة نقدية تتمثل بالربح المتاح من عملية الاستثمار لأموال الودائع لتغطية الفوائد المترتبة لصالح المودعين, وسداد النفقات المترتبة على أعمال المصرف, وتحقيق هامش من الربح.

كما يحقق الائتمان فائدة للمصرف تتمثل بالربح الذي يستحقه من منح القروض والسلف, كذلك يعتبر احد أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة, إذاً إن الحاجة إلى الائتمان المصرفي لم تأت من الفراغ, وإنما نتيجة لوجود اختلاف زمني بين تيارات الإيرادات في الاقتصاد الوطني وتيارات الإنفاق فيه [1], مما يعني

وجود وحدات اقتصادية لديها فائض في السيولة في وقت ما, وبالمقابل يوجد وحدات أخرى لديها عجز في هذه السيولة في ذات الوقت.

ولضمان وجود حالة التوافق بين ما يقدم من الائتمان وعملية التنمية وحاجاتها, لابد من وجود سياسة مصرفية ائتمانية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للنشاط الاقتصادي, ومتكاملة مع السياسات الاقتصادية الأخرى والسياسة النقدية, لتجنب الاختلاف في معدلات النمو بين قطاعات الاقتصاد المختلفة, من خلال توزيع الائتمان بينها بما يتناسب مع مكانة تلك القطاعات في سلم التفضيلات الاجتماعية, وبحدود قدرة كل قطاع سواء كان حكومياً أو خاصاً في تحقيق أهدافه ودوره التنموي[2].

لذا يعتبر الائتمان المصرفي ذا أهمية كبيرة للمصارف من خلال العائدات التي يحققها, ولكن بالمقابل يرافقه مخاطر تتمثل بعدم السداد, والتي قد تصل إلى مراحل الإفلاس في حال الإفراط بمنحه, كذلك يعد الائتمان أداة حساسة بتأثيرها على قطاعات الاقتصاد الوطني, حيث يسبب الإفراط بمنحه ضغوطاً تضخمية, بينما يرافق الانكماش بمنحه حالة كساد.

بالتالي كلتا الحالتين تحمل أثاراً سلبية على عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها, لذا لابد من وجود توافق وانسجام بين حجم التسليفات المقدمة والاحتياجات الحقيقية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني, ضمن أهداف السياسة النقدية ومحددات السياسة الائتمانية التي يفرضها المصرف المركزي.

كما تظهر أهمية الائتمان من خلال الدور الكبير الذي يلعبه في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع بمجالي الاستهلاك والإنتاج, حيث يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم اكبر قدر من الإشباع.

فضلاً عن تأثيره على توسيع سوق السلع الاستهلاكية بتشجيعه للإنتاج, حيث إن الإنتاج الحديث بوضعه الحالي لم يكن ليوجد أو ليستمر من دون منح الائتمان.

كما يؤثر حجم الائتمان في تحديد مستوى الدخل القومي، حيث يتوقع انخفاض مستوى الدخل إذا كان حجم الائتمان ضئيلاً، ويرتفع مع ارتفاعه, وإذا كان مستوى الدخل يتناسب مع مستوى العمالة الكاملة وغير التضخمية، بالطبع ينتج هذا الدخل بأكمله كدخل لكافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع، بالتالي تعود المتحصلات الوطنية مرة أخرى إلى السوق في صورة إنفاق على الناتج وبهذا يتم المحافظة على مستويات الناتج والدخل معاً[3].

إن منح التسليفات والقروض لقطاعات الاقتصاد المختلفة, يحقق فائدة كبيرة لتمويل عمليات التنمية المختلفة, حيث يشجع على زيادة الإنتاج والاستهلاك والدخل والناتج القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي, من خلال سياسة ائتمانية واضحة تساهم بتحقيق أهداف السياسة النقدية, وتحقيق عائد مناسب لتوظيف الأموال, والمحافظة على نسبة محددة من السيولة تلبي احتياجات السحب على الودائع, وتقدم محفظة متنوعة من الائتمان تنسجم مع احتياجات الزبائن ومتطلبات الاقتصاد الوطني في سورية.

مفهوم السياسة الائتمانية وأهدافها:

يعد نمو النظام المصرفي احد السمات الهامة التي تميز الاقتصاديات المتقدمة, وذلك من خلال الإجراءات والسياسات الدقيقة والواضحة التي تستخدمها في توجيه الأداء المصرفي ضمن هذه الاقتصاديات, ومنها ما يسمى بالسياسة الائتمانية **Credit Policy** التي تعرف بأنها:

مجموعة من الأسس والمعايير والشروط, التي يحددها المصرف المركزي لإدارة محافظ الائتمان, بهدف تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب, بأعلى ربحية ممكنة, واقل درجة من المخاطرة[4].

ويعد الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية هو تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة ومتطلبات الربحية, فلابد للمصرف أن يستثمر الأموال المودعة لديه ليحقق ربحية, وبنفس الوقت يجب أن يراعي حاجة السيولة لمواجه طلبات السحب المتوقع أو المفاجئ لمختلف أشكال الودائع.

بالتالي لا تستطيع إدارة المصرف أن تستثمر كل أموالها في منح التسهيلات الائتمانية, لان ذلك يدعم جانب الربحية فقط, ويفرض مخاطر كبيرة قد تهدد بالإفلاس, ومن جهة أخرى يجب أن تستثمر جزء من هذه الأموال لتغطية الفوائد المطلوبة على إيداعها, لذا وضمن هذا الهدف تسعى السياسة الائتمانية لتحقيق ما يلي[5]:

1. وضع الأسس التي يتم على أساسها منح الائتمان وتحصيله ومدته ومجالاته... وغيرها, بغرض تخفيض مخاطر الائتمان.
2. المحافظة على استمرارية عمل المصرف ونجاحه من خلال تقليل حجم الخسائر وتعظيم الأرباح.
3. خلق حالة من التنسيق والتلاؤم بين أهداف المصرف وأهداف السياسة النقدية, من خلال أداء المصرف المركزي الذي يتناسب مع اتجاهات التنمية لأي اقتصاد.

لابد من الإشارة إلى أن مقدرة المصرف على منح الائتمان محدودة وتتوقف على حجم الأموال الجاهزة للائتمان, وحجم الأموال الحالية والمستقبلية التي يجذبها المصرف في المستقبل.

ولضمان ذلك تسعى إدارة المصرف لوضع الاستراتيجيات التنافسية التي تعتمد على تنمية وتقديم خدمات تميز المصرف عن غيره من المصارف, وتتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي, وتيسر مهمة العملاء في التعامل مع المصرف من خلال تطوير معداته وتجهيزاته المادية والتكنولوجية.

لذا فان إدارة الائتمان في المصرف لا تعمل من فراغ, وإنما تلتزم بقواعد وأسس تعد الإطار الذي يصون أموال المودعين, واحتياجات المقترضين بأقل مخاطرة, وأكبر عائد ومن الأسس المحددة للائتمان:

1. الموائمة: أي التوازن ما بين التسهيلات المصرفية التي يحصل عليها العميل, وبين احتياجات العميل الفعلية تبعاً لحجم نشاطه وطبيعته.
2. الضمان: يحرص المصرف على ضمانات كافية تغطي القرض, أو نسبة عالية حتى في حال تقديم القروض من دون ضمان, ويعد المركز المالي القوي للعميل هو الضمان, ولكن قد ينطوي ذلك على إغفال بعض المخاطر المصاحبة لمنح الائتمان المصرفي, أي إيجاد خيارات بديلة في حال توقف العميل عن سداد التزاماته, كوجود كفيل أو دين مغطى بأوراق مالية أو رهن عقاري, للمحافظة على السيولة وتدعيم المركز المالي للمصرف دوماً.
3. توزيع المخاطر الائتمانية: يرتبط الائتمان دوماً بمخاطر متنوعة, قد تنشأ بتأثير مجموعة عوامل مشتركة اقتصادية وسياسية واجتماعية, تؤثر بشكل عام بالنظام الاقتصادي ككل, كمخاطر التضخم, ومخاطر تغير أسعار الفائدة, ومخاطر تغير أذواق المستهلكين, وتغير أسعار الصرف... غيرها, وتعد هذه المخاطر منتظمة **Systematic Risk** وهي غير قابلة للتنويع, أما المخاطر غير المتوقعة أو غير المنتظمة **Unsystematic Risk** يمكن تجنبها من خلال التنويع **Diversification**, أي التنويع في منح الائتمان وعدم التركيز على نشاط اقتصادي واحد.

4. الالتزام بالسياسة الائتمانية للمصرف المركزي: أي تنظيم الائتمان كماً ونوعاً وسعراً تبعاً للقواعد القانونية التي يحددها المصرف المركزي, وبما يشجع الحاجات الائتمانية للأنشطة المختلفة.

وبما أن السياسة الائتمانية تمثل الإطار العام الذي تدور فيه عملية منح القروض والائتمان المصرفي ضمن قواعد وأسس محددة, فقد ظهرت أفكار ونظريات, فسرت لإدارة المصرف اتجاهات السياسة الائتمانية التي تبحث دوماً في البدائل المتاحة لمشكلة السيولة, إما عن طريق القروض القصيرة الأجل, أو عن طريق التنويع في نظرية التبادل, أو نجاح المشروع والدخل المتوقع منه في نظرية الدخل المتوقع, وأخيراً زيادة الخصوم من خلال الاقتراض من السوق النقدية أو غيرها في نظرية إدارة الخصوم.

ويمكن لإدارة المصرف أن تعمل ضمن هذه النظريات جميعها معاً, وفي سورية تعمل المصارف بمستوى من الحيطة والحذر, خوفاً من المخاطر غير المتوقعة في الاقتصاد ككل, على اعتبار أن السوق المصرفي السوري يمر بمرحلة انتقالية تحمل معها الكثير من التساؤلات حول مستقبل النظام المصرفي.

النتائج والمناقشة:

مكونات السياسة الائتمانية للمصارف السورية:

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطاً اقتصادياً غاية في الأهمية, لما له من تأثير متشابك الأبعاد يتوقف عليه نمو الاقتصاد وارتقاؤه, وتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية المتنوعة, وعلى اعتبار أن تفعيل السياسة الائتمانية هي من احد أهداف السياسة النقدية في الخطة الخماسية الحادية عشرة من خلال مصرف سورية المركزي.

وإن كفاءة الإدارة في تحقيق التوازن بين المخاطر المحتملة والمكاسب المتوقعة, يتمثل في سياستها الائتمانية وأهدافها, كما تتأثر السياسة الائتمانية بحاجات المجتمع التي تمثل حجم الطلب على القروض, وتتكون السياسة الائتمانية عادة من اعتبارات معينة سوف نستعرض مكونات السياسة الائتمانية وفق النقاط الآتية:

1. **تحديد المنطقة الجغرافية التي تغطيها السياسة الائتمانية:** يجب تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان, أي الحصة السوقية مقارنة مع المصارف الأخرى, وتتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على حجم الموارد المتاحة للائتمان, والمنافسة التي يتلقاها المصرف في المناطق المختلفة, وحاجة القطاعات والمناطق إلى الائتمان, والقدرة على مراقبة الإقراض والتحكم به[6].

تتوزع المصارف العاملة ضمن المحافظات السورية التي تصل إلى حوالي 501 فرعاً في عام 2010, تبعاً لتخصص كل منها والبيئة المناسبة لها, وبشكل عام تتضمن دمشق وريفها وحلب اكبر عدد من مختلف المصارف, بينما تتضمن حمص وحماه واللاذقية وطرطوس عدد اقل من الفروع يتناسب مع الانتشار السكاني والتجاري والصناعي, الذي يعد اقل من محافظتي دمشق وحلب, ويتركز نشاط المصرف الزراعي التعاوني بشكل واضح ضمن محافظات الحسكة والرقة وادلب, التي تعتبر مناطق تمثل الزراعة الجزء الأكبر من دخلها وحياتها المعيشية, حيث تصل مساحة الأراضي المستثمرة زراعياً في محافظة الحسكة إلى حوالي 1579 من أصل 1584 ألف هكتار قابلة للزراعة لعام 2010 [7].

وتتوزع المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية التي لاتزال وليدة ضمن معظم المحافظات السورية, على اعتبار أن طبيعة نشاطها تجاري تتجه من خلاله لكافة فئات المجتمع, وتسعى إلى جذب اكبر عدد من الأفراد والمؤسسات

على اختلاف أشكالها, ولإظهار التوافق بين توزع فروع المصارف السورية والانتشار السكاني ضمن المحافظات نورد الشكل البياني الآتي:

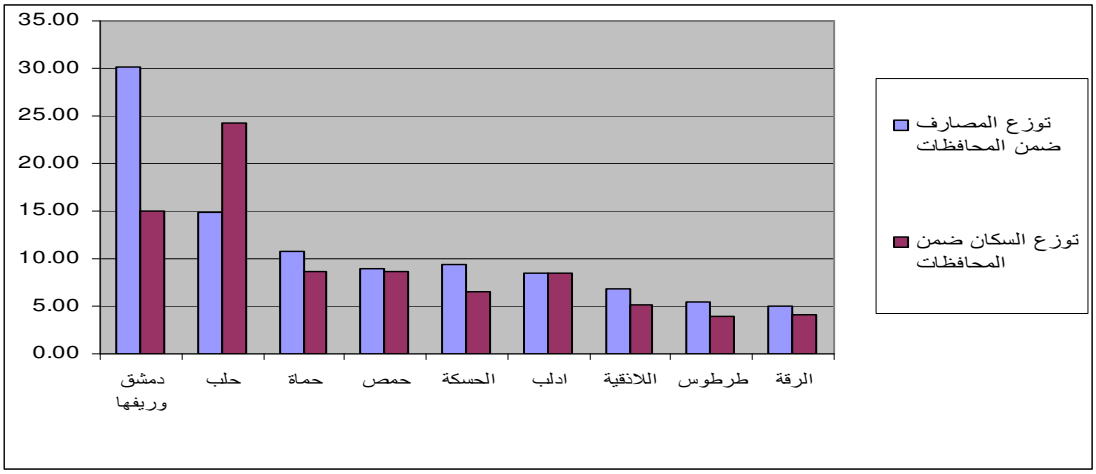

الشكل البياني رقم(1) التوافق بين الانتشار الجغرافي للمصارف والانتشار السكاني في سورية عام 2010

يظهر الشكل البياني السابق حالة من التقارب بين الانتشار السكاني ضمن المحافظات السورية, وتوزع فروع المصارف في تلك المحافظات والمناطق, حيث تتفاوت نسبة التطابق بين عدد السكان وعدد الفروع إلى ما بقارب1 إلى حوالي 1.4 في معظم المحافظات, لاسيما محافظة حلب نظراً لطبيعتها الصناعية والتجارية, وحاجتها إلى إجراء التعاملات المالية عن طريق المصارف.

2. **تحديد أنواع الائتمان:** تتضمن السياسة الائتمانية محفظة متنوعة من القروض والسلف, تتفاوت بين تحقيق الربحية والمحافظة على السيولة, تبعاً لدرجة المخاطرة المرافقة لمنح الائتمان, وأن الجزء الأكبر من توظيفات المصارف العاملة في سورية يتجه نحو القروض والسلف النقدية أو الحسابات الجارية المدينة[8], بينما يمثل الاستثمار في الأوراق التجارية والمالية الجزء الأقل جذباً في توظيفات المصارف, وذلك ضمن سلسلة زمنية ممتدة بين الأعوام 2006-2010, وذلك لإظهار دور المصارف الخاصة التي بدء نشاطها بالنمو خلال هذه المدة تبعاً للجدول الآتي:

الجدول رقم(1) توزع الائتمان المصرفي بين القطاع العام والخاص خلال الأعوام 2006-2010 ملايين ل.س

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	النمو
القطاع العام:	346052	433603	592060	618698	689708	50%
الحكومة المركزية	109281	105241	111822	86501	99239	-10%
المؤسسات الاقتصادية	236772	327862	480183	532197	589968	60%
القطاع الخاص:	254750	305524	390112	496019	622023	59%
مؤسسات الأعمال	48004	54962	81070	126773	169255	72%
الأفراد	206746	249805	308272	368230	452538	54%
مالية غير المصرفية	1	681	727	916	113	-
قطاع الخاص/غير مقيم	0	76	43	101	117	-
مجموع التسليفات	600802	739126	982172	1114717	1311731	54%

المصدر: الإحصاءات النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي, أيار 2011, ص 28.

يظهر الجدول أن حجم الائتمان يتساوى تقريباً بين القطاعين الخاص والعام, وتحصل المؤسسات الاقتصادية العامة على الجزء الأكبر من تمويل القطاع العام بمعدل نمو يصل إلى حوالي 60%, بينما يحصل الأفراد على الجزء الأكبر من تمويل القطاع الخاص بمعدل نمو يصل إلى حوالي 59%, مع العلم أن نسبة القروض المقدمة من المصارف السورية إلى الاقتصاد المحلي تصل إلى ما يقارب 81% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010, والجزء الأكبر من هذه القروض قصيرة ومتوسطة الآجل لا تتجاوز مدة سنة واحدة, أما القروض الطويلة الآجل محدودة المبلغ والمدة [9].

3. **تحديد الضمانات المقبولة:** لا يقدم الائتمان إلا بضمانات عينية أو نقدية أو كفالات شخصية, فالضمان يقلل من حدة المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان, وتتفاوت الضمانات تبعاً للبيئة المحيطة, وتختلف من مصرف لآخر, ومن اقتصاد لأخر بما يتناسب مع المخاطرة المرافقة لمنحها.
4. **مدة الاستحقاق:** يقصد بها الفترة الزمنية التي يتم خلالها منح الائتمان, وتتفاوت هذه المدة بين 3–6 أشهر, وتصل إلى حوالي 15–20 سنة, وتعد مدة الاستحقاق من المكونات ذات التأثير الكبير على توجه السياسة الائتمانية لارتباطها بحجم السيولة ومقدار الربحية, لذا تسعى السياسة الائتمانية إلى التنوع في منح الائتمان لتقليل المخاطر المرافقة له, والمعروف أنه كلما طال أجل الائتمان ازدادت المخاطر المحيطة به وازدادت الربحية, ولإظهار تأثير مدة القرض على سعر الفائدة نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (2) اختلاف أسعار الفائدة حسب مدة القروض في سورية بين الأعوام2010–2006

السنوات	القروض			المتوسط
	قصيرة الآجل	متوسطة الآجل	طويلة الآجل	
2010	8	8.2	9.23	9.46
2009	8.04	8.1	9.50	9.58
2008	9.67	10.02	10.32	9.90
2007	9.55	9.39	10.39	9.88
2006	7.89	8.31	9.20	9.78

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية للأعوام 2006–2011.

يظهر الجدول السابق انه كلما ازداد مدة الائتمان ازداد سعر الفائدة المدينة المرافقة لمنحه, حيث تصل أسعار الفائدة إلى حوالي 9.46% للقروض الطويلة الآجل في عام 2010, بينما لا تتجاوز 8% للقروض القصيرة الآجل في عام 2010, ونجد أن متوسط أسعار الفائدة انخفض من 9.78% إلى حوالي 9.46% خلال الأعوام 2006–2010, لتوجه السياسة الائتمانية نحو الحد من منح الائتمان في العام2010, للحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي من انعكاس الظروف المحيطة بالاقتصاد السوري.

5. **السقوف الائتمانية:** يعتبر منح الائتمان من المؤشرات الاقتصادية الهامة ذات الحساسية العالية تجاه تغيرات البيئة المحيطة بها, لذا لابد من وجود توافق بين السياسة الائتمانية والاحتياجات الفعلية للتنمية الاقتصادية, من حيث الحد أو التوسع في تقديم القروض والسلف, لشخص واحد طبيعي أو اعتباري أو مجموعة مترابطة من المدينين, بما يشمل أيضاً القطاعات الاقتصادية المختلفة, لان التوسع في منح الائتمان يسبب تدفق قوى شرائية إذا لم يقابلها تدفق من السلع والخدمات بالدرجة الكافية وبشكل سريع, فترتفع الأسعار ويحدث حالة تضخم تزداد حدته بزيادة التدفق الائتماني.

وفي حال ترددت المصارف عن تقديم الائتمان يزداد العرض النقدي وينخفض الطلب, بما يسبب حدوث انكماش, وفي كلتا الحالتين التضخم أو الانكماش فإنهما تؤثران سلباً على عملية التنمية اقتصادية.

6. **تكلفة التسهيلات الائتمانية:** تعتبر أسعار الفائدة من المحددات الهامة في السياسة الائتمانية, لأنها يجب أن تغطي تكلفة منح الائتمان, وتتناسب مع المخاطرة المرتبطة لمنحه, بالإضافة إلى تحقيق هامش من الربح المتاح،وأن هذه التكلفة أي أسعار الفائدة تتأثر بمدة الاستحقاق حيث تزداد بزيادتها, كما تتأثر بالضمانات المقدمة لمنح الائتمان, حيث تزداد التكلفة في حال تقديم ضمانات غير كافية لتغطية المخاطرة العالية المرافقة لمنح هذه القروض, كما تتأثر بمقدار الأموال المطلوب إقراضها [10].
7. **تحديد السلطات اللازمة لمنح الائتمان:** يمثل المصرف المركزي الجهة المسؤولة عن متابعة سير العملية الائتمانية, والرقابة المستمرة عليها, من خلال عدة وسائل كمعايير إدارة مخاطر الائتمان, ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة, ومعايير مخاطر منح القروض بالعملات الأجنبية, ونسب الاحتياطيات ونسب السيولة, وتفعيل مركزية المخاطر التي تتيح للمصرف ممارسة دوره الرقابي والإشرافي في تقييم السياسة الائتمانية, التي يعتمد عليها كل مصرف في منح الائتمان وتحديد المنتجات المصرفية التي يعرضها كل مصرف.

حيث يتمتع مصرف سورية المركزي بالاستقلالية اللازمة لتمكينه من بناء إستراتيجية واضحة ومتكاملة, كجزء من بناء سياسة نقدية فاعلة, وتطبيقها بشكل شفاف وبمصداقية عالية, وتحديد الاتجاه نحو التوسع في منح الائتمان أو الحد منه, بما يتناسب مع احتياجات التنمية في سورية.

8. **تحديد مستندات الائتمان:** تنطلق السياسة الائتمانية في تحديد الأوراق المطلوبة لمنح الائتمان من مبدأ تقليل حجم المخاطر المرافقة لمنحه, والتأكد من ضمان القرض, من خلال مستندات تثبت أن المتعامل سوري أو مقيم في سورية, ووثائق تأمين على العميل أو الأصول المقدمة,وعقد الشركة والأوراق والمستندات الخاصة بالضمان...غيرها من المستندات التي تثبت مصداقية العميل, وضمان الشركة, وضمان إمكانية سداد القرض وفوائده،بما يضمن للمصرف حقوقه في حال تخلف المتعامل عن سداد قرضه, وتختلف هذه المستندات من مصرف إلى آخر, ولكن يحدد المصرف المركزي من خلال سياسته الائتمانية شروطاً أساسية لحماية سير العملية الائتمانية ضمن الهيكل المصرفي ككل.
9. **الالتزام بالاعتبارات القانونية:** يلتزم الهيكل المصرفي السوري ابتداء من المصرف المركزي إلى المصارف الأخرى, بالقرارات والقوانين والتشريعات التي قد تصدر من مجلس النقد والتسليف, بما يخص السياسة النقدية والمالية التي ترتبط بالظروف الاقتصادية السائدة.

ويمكن أن تحدد السلطات المالية مجالات محددة لا يسمح للمصرف القيام بتمويلها, بغرض تقليل المخاطر المرافقة لتمويلها, أو لمبررات دينية أو أخلاقية ترجع لطبيعة المصرف كمصرف إسلامي أو تقليدي.

بالتالي إن هذه المحددات السابقة تحدد الإطار العام للسياسة الائتمانية, الذي تسعى السلطات النقدية والمالية من خلاله للحفاظ على حالة التوازن ضمن الاقتصاد الوطني, وذلك بتمويل جانبي التوازن بين العرض والطلب, بين قروض إنتاجية أو استهلاكية, طويلة أو قصيرة الآجل, مع المحافظة على مستوى المخاطرة المطلوب من خلال التوازن بين السيولة والربحية, ومقابلة الموارد والإمكانات المتاحة مع الاحتياجات اللازمة لتمويل عمليات التنمية في سورية.

كما أن المرحلة الانتقالية التي تمر بالسوق المصرفية السورية تمتاز بنشاط المصارف الخاصة التقليدية منها أو الإسلامية أو المتخصصة, التي بدأت بتثبيت وجودها في السوق والبحث عن مكانتها, والمنافسة فيما بينها بما يسهم في تنمية القطاع الخاص, وإنعاش الاقتصاد الوطني بتدفقاتها النقدية, ولاسيما القصيرة الآجل والمتوسطة.

لذا تحتاج التنمية في سورية إلى التمويل الطويل الآجل الذي يتناسب مع طبيعة المشاريع الاستثمارية التي تفرضها ضرورة التنمية, وزيادة معدلات النمو لتحقيق قفزة نوعية في واقع الاقتصاد السوري.

تأثير الائتمان المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن وجود زيادة مستمرة بمعدل النمو الاقتصادي يعد احد المؤشرات الهامة على وجود حالة من الاستقرار في ذلك الاقتصاد, ولكن إن التغير الأخير يرتبط بتغير معدل النمو السكاني, حيث يفترض أن يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر من معدل النمو السكاني ليحقق تغيراً حقيقياً, على اعتبار أن ارتفاع معدل النمو السكاني يمثل عباً لمؤشرات النمو في الاقتصاد الوطني[11].

كما يعد الناتج المحلي الإجمالي احد أهم المؤشرات التي تعبر عن واقع الاقتصاد الوطني, ويستخدم كمقياس لحركة المتغيرات الاقتصادية الأخرى, لذا تدل نسبة القروض المصرفية المقدمة من المصارف العاملة للناتج المحلي الإجمالي, على مساهمة هذه المصارف في تمويل الاقتصاد, ولإيضاح ذلك نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (3) تأثير الائتمان المصرفي على نمو الاقتصاد السوري خلال الأعوام 2000-2010 ملايين ل.س

السنوات	القروض المصرفية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة القروض للناتج	معدل النمو السكاني	معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو الحقيقي
2010	1211991	1493247	81%	2.4%	3.2%	0.75%
2009	1118748	1422178	78%	2.4%	6%	3.55%
2008	982008	1341516	73%	2.4%	4.5%	2.05%
2007	739127	1284035	57%	3.6%	5.7%	2.02%
2006	334007	1234171	27%	2.4%	5%	2.55%
2005	220841	1155016	18%	2.6%	6.2%	3.52%
2004	226500	1094431	20.3%	1.4%	6.7%	5.32%
2003	191983	977845	20%	2.4%	1.1%	-1.35%
2002	175763	970764	18%	2.4%	5.9%	3.45%
2001	215649	924631	23%	2.4%	5.1%	2.65%
2000	236329	878709	27%	2.7%	0.6%	-2.10%

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام 2000-2011.

يظهر الجدول السابق أن مساهمة المصارف العاملة في تمويل الاقتصاد الوطني تتجه نحو الزيادة, ولاسيما من عام 2007 حيث ارتفعت نسبة التمويل من حوالي 27% إلى حوالي 58%, وصولاً إلى ما يقارب 81% في عام 2010, نتيجة التوسع في منح الائتمان, ودعم توسع المصارف وفروعها, وقد تكون هذه الزيادة ساهمت بزيادة معدل النمو الحقيقي للاقتصاد الوطني, وحافظت على نموه مابين 5.3% إلى حوالي 3.5% خلال الفترة الممتدة من 2004-2009.

إن الجزء الأكبر من القروض المقدمة من النظام المصرفي السوري ذات طابع استهلاكي, تدعم القوة الشرائية فقط, وتمول جانب واحد من التوازن الاقتصادي وهو الطلب, أما القروض الإنتاجية الطويلة الآجل والكبيرة المبالغ تمثل جزءاً منخفضاً[12],لا يلبي احتياجات السوق السورية, ولابد من الإشارة إلى انه حتى هذه القروض الإنتاجية على الأغلب لا تستخدم تبعاً لأغراضها الإنتاجية المطلوبة منها, لذا لا تقدم تمويلاً حقيقياً لجانب العرض.

كما أن توزع الائتمان المصرفي تبعاً للنشاط الاقتصادي يعكس الاحتياجات التمويلية لكل قطاع وحجم النمو والتوسع له بين الأعوام 2005-2011 لإظهار الاتجاهات التمويلية للمصارف قبل وبعد توسع نشاط المصارف الخاصة التقليدية منها والإسلامية, ولإظهار الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد الوطني نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (4) توزع الاحتياجات التمويلية لقطاعات الاقتصاد الوطني خلال الأعوام 2005-2011

السنوات	2005	2011	النمو
الزراعة	19%	12%	-7%
الصناعة	7%	9%	2%
الإنشاءات العقارية	15%	15%	0%
التجارة	42%	47%	5%
خدمات أخرى	17%	16%	-1%
المجموع	421723	1240064	194%

المصدر: الإحصاءات النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي, أيار 2011, ص 26.

يظهر الجدول السابق طبيعة التمويل المصرفي وتوجهاته ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة, حيث يمثل قطاع التجارة الجزء الأكبر من التمويل بنسبة تصل إلى حوالي 47% من إجمالي التمويل المصرفي لعام 2011, أما النسبة الأقل في منح القروض ترتبط بالقطاع الصناعي بنسبة تصل إلى حوالي 9% من إجمالي القروض, مع العلم أن نسبة إجمالي التمويل المقدم لجميع القطاعات الاقتصادية ارتفع إلى حوالي 194% خلال الأعوام 2005-2011, والتوسع في تمويل قطاع التجارة إلى حوالي 5% خلال الأعوام 2005-2011, مقابل تراجع في تمويل القطاع الزراعي بنسبة تصل إلى حوالي (7%) خلال الأعوام2005-2011.

الميل الحدي والمتوسط للإقراض في النظام المصرفي السوري:

إن الائتمان المقدم من المصارف العاملة في السوق السورية, يمثل إلى حد ما مساهمة هذه المصارف في تمويل الاقتصاد الوطني بمختلف أنماط القروض الاستهلاكية منها والإنتاجية, بينما يمثل الناتج المحلي الإجمالي احتياجات ذلك الاقتصاد, بالتالي إن الميل المتوسط للائتمان يمثل العلاقة بين الائتمان المقدم من المصارف واحتياجات قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة وتحسب هذه العلاقة وفق لما يلي[13]:

الميل المتوسط للائتمان المصرفي = الائتمان المصرفي ÷ الناتج المحلي الإجمالي.

أما الميل الحدي للائتمان فيعد أيضاً من المعايير التي تعبر عن تطور العلاقة بين تمويل الاقتصاد, واحتياجاته المتغيرة من سنة إلى أخرى, حيث يدل الميل الحدي على التغير في حجم الائتمان المصرفي في سنة قياساً للتغير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة, ويحسب الميل الحدي وفق العلاقة التالية:

الميل الحدي للائتمان المصرفي = تغير الائتمان المصرفي ÷ تغير الناتج المحلي الإجمالي.

ولإظهار الميل المتوسط والميل الحدي للائتمان المصرفي خلال الفترة من 2000-2010, نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (5) الميل المتوسط والميل الحدي للائتمان المصرفي خلال الفترة من 2000-2010

السنوات	الائتمان المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي	تغير الناتج المحلي الإجمالي	تغير الائتمان المصرفي	الميل المتوسط للائتمان المصرفي	الميل الحدي للائتمان المصرفي
2010	1211991	1493247	0.05	0.08	0.81	1.31
2009	1118748	1422178	0.06	0.14	0.79	1.7
2008	982008	1341516	0.04	0.33	0.73	4.23
2007	739127	1284035	0.04	1.21	0.58	8.12
2006	334007	1234171	0.07	0.51	0.27	1.43
2005	220841	1155016	0.06	-0.02	0.19	0.09-
2004	226500	1094431	0.12	0.18	0.21	0.3
2003	191983	977845	0.01	0.09	0.20	22.9
2002	175763	970764	0.05	-0.18	0.18	0.86-
2001	215649	924631	0.05	-0.09	0.23	0.45-
2000	236329	878709	0.01	0.05	0.27	1.37

يظهر الجدول السابق أن حركة الائتمان المصرفي تتزايد بشكل مستمر, حيث ارتفعت المساهمة من حوالي 0.27 إلى حوالي 0.81 خلال الأعوام 2000-2010, ويظهر الميل الحدي مدى استجابة الائتمان المصرفي لتغير الناتج المحلي الإجمالي, حيث نجد أن القيم الموجبة للميل الحدي, تدل على أن استجابة المصارف في تمويل الاقتصاد الوطني اكبر من زيادة احتياجات الناتج المحلي الإجمالي, ولاسيما في عام 2007حيث ازدادت القروض المقدمة للاقتصاد الوطني بنسبة 8.12 وحدة مقابل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة.

لكن إن هذا التمويل لم يحقق الزيادة المرجوة, والقفزات النوعية في حركة الاقتصاد السوري, وذلك تبعاً لأنمط الائتمان ذات الطابع الاستهلاكي, أو التي لا تتناسب مع طبيعة الاحتياجات الاقتصادية, أو سوء استخدام الائتمان في غير أغراضه.

أما القيم السالبة للميل الحدي مثل العام 2002 تدل على إن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وحدة واحدة, يرافقه انخفاض في مقدار التمويل بحوالي 0.86 وحدة, ولإظهار حركة الميل الحدي والمتوسط للائتمان نورد الشكل البياني التالي:

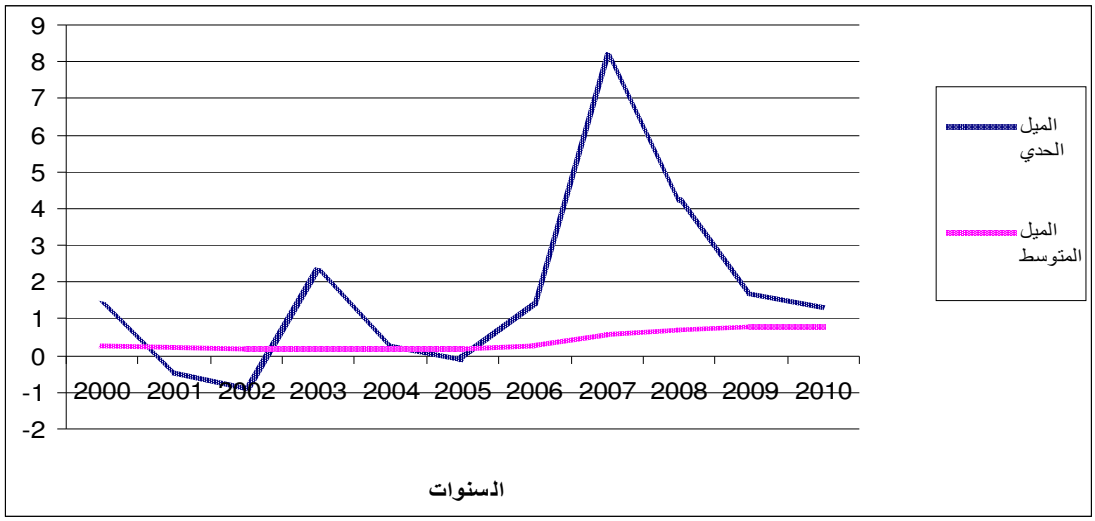

الشكل البياني رقم(2) الميل الحدي والمتوسط للائتمان المصرفي في سورية خلال الأعوام2000-2010

يظهر الشكل السابق أن الميل المتوسط للائتمان يتزايد بشكل واضح ولاسيما بعد عام 2007, أما قيم الميل الحدي للائتمان فمعظمها موجب ولاسيما بعد عام 2002, مما يدل على أن استجابة المصارف في حجم القروض الممنوحة للاقتصاد الوطني اكبر من حجم الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي, ولكن هذه الاستجابة تعد منخفضة

بالنسبة للاقتصاديات المجاورة التي قد تصل نسبة التمويل إلى 100% من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر, من حيث الكم, بالإضافة إلى وجود خلل ذكرناه سابقا في هيكل هذه القروض.

المرونة الحدية للمقدرة التمويلية للمصارف السورية:

تستند العلاقة بين الائتمان الذي تقدمه المصارف, والناتج المحلي الإجمالي إلى الطبيعة الطردية لميكانيكية الإقراض في الحياة الاقتصادية, وان عدم التناسب في هذه العلاقة يدل على نقص أو ضعف دور المصارف في تمويل التنمية الاقتصادية.

ولدراسة مدى التناسب بين الائتمان المصرفي والناتج المحلي الإجمالي, نحسب التغير النسبي لإجمالي الائتمان المقدم, والتغير النسبي للناتج المحلي الإجمالي, لنحصل على ما يسمى بمعامل المرونة الدخلية وفق الصيغة التالية[14]:

معامل المرونة الدخلية=

(تغير الائتمان المصرفي ÷الائتمان)/(تغير الناتج المحلي ÷ الناتج المحلي)

وإذا كان معامل المرونة الدخلية مساوياً للواحد, كانت الزيادة في الائتمان مساوية للزيادة في الناتج المحلي الإجمالي, أما إذا كان معامل المرونة يزيد عن واحد, كانت الزيادة في حجم الائتمان اكبر من الزيادة في حجم الناتج المحلي, والعكس صحيح عندما يكون معامل المرونة اقل من واحد فان الزيادة في الناتج المحلي أكبر من الزيادة في الائتمان المصرفي, ولإظهار المرونة الدخلية نورد الجدول التالي:

الجدول رقم (6) المرونة الدخلية للائتمان المصرفي في سورية خلال الأعوام 2000-2010

السنوات	الائتمان المصرفي	الناتج المحلي الإجمالي	المرونة الدخلية للائتمان المصرفي
2010	1211991	1493247	1.67
2009	1118748	1422178	2.32
2008	982008	1341516	7.34
2007	739127	1284035	30
2006	334007	1234171	7.48
2005	220841	1155016	0.45-
2004	226500	1094431	1.51
2003	191983	977845	12.65
2002	175763	970764	3.71-
2001	215649	924631	1.67-
2000	236329	878709	5.29

يظهر الجدول السابق أن النظام المصرفي السوري يتفاوت بدرجة الاستجابة لتغير احتياجات الاقتصاد الوطني, حيث تأخذ المرونة قيمة موجبة, تدل على أن استجابة المصارف لتمويل الاقتصاد اكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما في عام 2007, بينما أخذت المرونة قيماً سالبة في الأعوام 2001-2002, تدل على أن زيادة القروض المصرفية كانت اقل من تطور احتياجات السوق.

وتتفاوت المصارف العاملة في السوق السورية باستجابتها لتغير احتياجات الاقتصاد الوطني, تبعاً لنوعها بين المصارف العامة والمصارف الخاصة, ولإظهار التفاوت نورد الشكل البياني التالي:

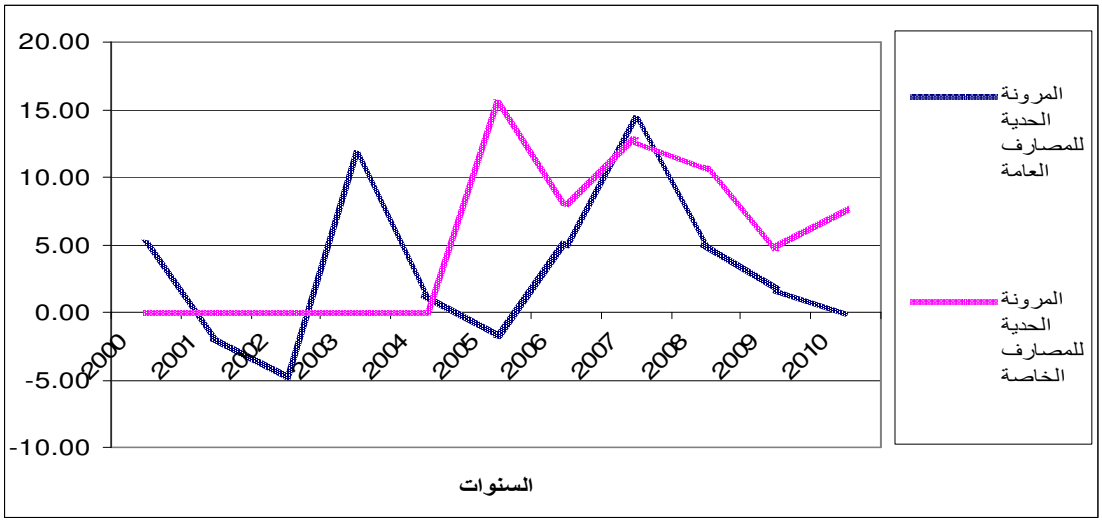

الشكل البياني رقم(3) المرونة الدخلية للائتمان بين المصارف العامة والخاصة خلال الأعوام 2000-2010

يظهر الشكل البياني أن المرونة الحدية لمنح الائتمان للمصارف العامة تتفاوت بين قيم سالبة وأخرى موجبة, مما يدل على أن استجابة المصارف العامة لتغيرات الناتج المحلي الإجمالي متفاوتة بين الزيادة والنقصان من سنة لأخرى،أما المصارف الخاصة فتتميز بمرونة ايجابية لاحتياجات الاقتصاد الوطني, أي كل تغير في الناتج المحلي الإجمالي رافقه تغير اكبر منه في تمويل المصارف الخاصة للاقتصاد السوري, وذلك لان المصارف الخاصة لاتزال وليدة ضمن السوق السورية, وتمتلك سيولة عالية ومقدرة تمويلية عالية, تجعلها تتجه نحو التراكم الكمي لحجم القروض التي تقدمها, لكنها لم تصل بعد إلى الحد الأقصى في منح القروض, أو تدخل في حدود المخاطرة المقبولة, ولكن هذا التغير بدءاً ينخفض بشكل تدريجي بعد عام 2008, وذلك بالنسبة إلى المصارف الخاصة والعامة معاً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. تمتاز السوق المصرفية السورية بنشاط المصارف الخاصة التقليدية منها أو الإسلامية والمتخصصة, التي بدأت بتثبيت وجودها في السوق والبحث عن مكانتها, والمنافسة فيما بينها, ويتقارب توزع المصارف العاملة فيه وفروعها من الانتشار السكاني ضمن المحافظات والمناطق السورية, ولكن لا يتناسب عددها مع عدد السكان ومساحة الأراضي في سورية.
2. إن الجزء الأكبر من القروض المقدمة من النظام المصرفي السوري مقدمة للأفراد وقصيرة الآجل تتميز أنها ذات طابع استهلاكي, وتدعم القوة الشرائية فقط, وتمول جانب واحد من التوازن الاقتصادي وهو الطلب.
3. تمثل القروض ذات الطابع الإنتاجي, أي الطويلة الآجل والكبيرة المبالغ, والقروض المقدمة للمشروعات والقطاعات غير الخدمية جزء منخفض لا يلبي احتياجات السوق السورية, ولابد من الإشارة إلى انه حتى هذه القروض الإنتاجية على الأغلب لا تستخدم تبعاً لأغراضها الإنتاجية المطلوبة منها, لذا لا تقدم تمويل حقيقي لجانب العرض.
4. تتفاوت المصارف في استجابتها لتغير الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني, وعلى الرغم من أن مساهمة المصارف العاملة في تمويل الاقتصاد الوطني تتجه نحو الزيادة, وتعد اكبر من حجم الزيادة في الناتج

المحلي الإجمالي, لكن إن هذا التمويل لم يحقق الزيادة المرجوة, والقفزات النوعية في حركة الاقتصاد السوري, وذلك تبعاً لأنمط الائتمان ذات الطابع الاستهلاكي, أو التي لا تتناسب مع طبيعة الاحتياجات الاقتصادية, أو سوء استخدام الائتمان في غير أغراضه.

5. تتقارب نسبة التمويل المقدم للقطاعين الخاص والعام, وتحصل المؤسسات الاقتصادية العامة على الجزء الأكبر من تمويل القطاع العام بما يصل إلى حوالي 86%, بينما يحصل الأفراد على الجزء الأكبر من تمويل القطاع الخاص بما يصل إلى حوالي 73% من إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص, أي مشاريع ومؤسسات القطاع, تمثل الجزء الأكبر من تمويل المصارف السورية.

التوصيات:

1. يجب على المصارف العاملة في السوق السورية أن تتوسع في المحافظات والمناطق السورية المختلفة, لما يحقق الانتشار الجغرافي للمصارف من مرونة عالية وفعالية للسياسة الائتمانية في الوصول إلى الاحتياجات الفعلية للسوق السورية, لزيادة الوعي للمصرفي, واستخدام المعاملات المصرفية ضمن الحياة اليومية.
2. يجب زيادة رأس مال المصارف السورية لدعم المركز المالي وزيادة المقدرة التمويلية, والقدرة على تحمل المخاطر لمنح قروض إنتاجية طويلة الأمد وبمبالغ كبيرة تدعم الاستثمار والإنتاج في سورية.
3. يجب على المصارف العاملة في السوق السورية دعم مؤسسات الأعمال للقطاع الخاص, على اعتبار أن الجزء الأكبر من الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص يتجه نحو الأفراد بما يدعم القروض الشخصية والاستهلاكية.
4. يجب تفعيل دور الرقابة الائتمانية على القروض المقدمة من المصارف السورية, ولاسيما المصارف العامة للتأكد من استخدام الأموال المقترضة للأغراض الإنتاجية والاستثمارية التي أخذت من اجلها, لتدعم حركة النمو في النشاط الاقتصادي, بدلاً من استهلاك هذه الأموال بشكل يزيد من حدة التضخم.
5. يجب على مصرف سورية المركزي العمل بوسائل تحقق أقصى درجات للاستجابة, لأي زيادة أو نقصان في الحاجات التمويلية للاقتصاد الوطني, وتحقيق التناسق مابين المقدرة التمويلية والأهمية التفضيلية في تمويل قطاعات الاقتصاد الوطني.

المراجع:

1- RICHA, V. P. Credit Risk Management. NIBM, Pune, India, 2008 P2.

2- الزبيدي, حمزة محمد. إدارة الائتمان المصرفي. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع, الأردن, عمان, 2002 ص 113- 95).

3- ناشد, سوزي. مقدمة في الاقتصاد المالي والنقدي. منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2007 ص 173.

4- ARINDNA, B. Modeling Credit Risk: Validation and Stress Testing. Tata McGraw Hill, New Delhi, India, 2009 P23.

5- ANTHONY, S. Financial Markets and Institutions. Tata McGraw Hill, New Delhi, India, 2004 P5.

6- MANICKARAJ, M. Rating and Pricing. NIBM, Pune, India, 2008 P3.

7- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2011, جدول 4/7.
8- الزبيدي, حمزة محمد. إدارة المصارف. مؤسسة الوراق, الأردن, عمان, 2000 ص 140.
9- الإحصاءات النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي, أيار 2011 ص 10.
10- الحسين, فلاح حسن. إدارة البنوك. دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, عمان, 2004 ص (132-133).
11- ناشد , سوزي عدلي. مقدمة في الاقتصاد المالي والنقدي . منشورات الحلبي الحقوقية, بيروت, 2007 ص 211.
12- الإحصاءات النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي, أيلول 2010 ص 26.
13- عبد الله, خالد أمين. إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية. دار وائل للنشر, الطبعة الأولى, الأردن, عمان, 2006 ص (111-112).
14- الحلاق, سعيد سامي. النقود والبنوك والمصارف المركزية. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, الأردن, عمان, 2010 ص 27.